تقرير[1] حول مداخلة السيدة فتيحة كبري[(*)] ممثلة البرنامج الانمائي للأمم المتحدة PNUD

تطرقت السيدة فتيحة كبري (مختصة في تحليل برامج الحوكمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر)، إلى دور برنامج الامم المتحدة الإنمائيPNUD في مجال دعم الحوكمة في الجزائر، والذي يمثل شبكة دولية تتواجد في 166 دولة يعمل في المجالات غير الاستراتيجية [(**)] Non-Stratégiques، يطلق عليها les **3P** ، و تمس السكان Population / السلام Paix / كوكب الأرض planète، حيث يتم التركيز في المسألة الأولى والثانية (Population + Paix) على حقوق المواطن وحمايته من التهميش والإقصاء l'Inclusion Humain لاسيما في مناطق النزاع، أما الثالثة (Planète) فترتكز على مفهوم التنمية المستدامة وكيفية تحقيق النمو دون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة من جهة و بالبيئة من جهة اخرى (Croissance Inclusive) ، إنها اهداف استراتيجية تندرج اليوم في إطار أجندة 2030.

ذكرت المتدخلة أن تواجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر كان منذ 1977، مع أول اتفاقية بين الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 20 جويلية 1977، التي وقعها من الطرف الجزائري وزير الخارجية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة، والممثل الدائم للبرنامج

[1] -من اعداد **ضربان وليد** عضو فرقة البحث وعضو اللجنة التنظيمية للملتقى

[(*)]مختصة في تحليل برامج الحوكمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر

[(**)] - أي غير متعلقة بالاستراتيجية الأمنية والدفاعية والاقتصادية ...، أي التي لا تمس القطاعات الاستراتيجية للدولة كي لا يعتبر تدخلا في مسائل تتعلق بسيادة الدولة.

بالجزائر غالتير و فولشر Gualtiero FULCHERI ، وجاءت في ستة عشر صفحة، ضمت ثلاثة عشر مادة، استجابة للإجماع على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجمعية العامة الأمم المتحدة حسب ما ذكرته ديباجة الاتفاقية[2] ، يتم ذكر هذه الاتفاقية في كل الاتفاقيات التي عقدت بعدها، كاتفاقية قاعدية Accord de base تهدف حسب المادة الاولى منها لمساعدة الحكومة الجزائرية في بناء مشاريعها التنموية، وحددت المادة الثانية أشكال التعاون في تقديم النصائح والخبرات، المشاريع التطوعية، المعدات الغير متوفرة في الجزائر، عقد ملتقيات، دورات تكوينية، أفواج عمل مع الخبراء، ... ، وهذا بناء على طلب من الحكومة الجزائرية، وذلك مقابل إنشاء ممثلية دائمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر[3].

يتم التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار ما يعرف بإطار التعاون الاستراتيجي في دورات من أربع سنوات cycles de quatre ans. تندرج هذه البرامج في إطار اتفاقية بين الجزائر ومنظومة الأمم المتحدة Système Unisiens [(*)] من 2016 إلى 2020، و تركز على أربعة محاور:

- التنويع الاقتصادي؛

---

[2] **Accord entre la république Algérienne démocratique et populaire et le programme des nations unies pour le développement**, le 20 juillet 1977, p 1. Téléchargeable : https://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/cadre%20legal/UNDP-DZ-accord_base.pdf

[3] وليد ضربان، **دور المؤشرات الدولية للتنمية في تقييم السياسات العامة في الجزائر: دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي منذ 1998**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2020، ص 228.

[(*)] المقصود بمنظومة الأمم المتحدة كل المنظمات الفرعية التابعة لها مثل : الفاو، اليونيسكو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي... إلخ.

- التنمية الاجتماعية؛
- حماية البيئة وتحقيق الانتقال الطاقوي؛
- الحوكمة.

من خلال هذه المحاور عملت منظمات الأمم المتحدة على وضع برامجها بالتعاون مع مختلف الفواعل الوطنية، والتي يركز فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على: حماية البيئة والحوكمة، من خلال النقاط التالية:

- حقوق الإنسان؛
- التطوير البرلماني؛
- تكريس دولة القانون؛
- الوصول إلى الحق في العدالة accès à la justice؛
- مكافحة الفساد؛
- الحوكمة؛

يتم التركيز في هذه البرامج على فئات محددة populations Cibles: المجتمع المدني، المرأة، الشباب، والأشخاص المحرومين...، وهناك على سبيل المثال لا الحصر:

- برنامج عمل تم وضعه بالتعاون بين PNUD وثلاث مؤسسات وطنية رسمية: هي البرلمان بغرفتيه، وزارة الداخلية ووزارة الخارجة؛ والذي يمثل برنامجا للتعاون الدولي في مجال الحوكمة، ويهدف إلى **دعم قدرات المرأة المنتخبة**؛
- برنامج كابدال **لدعم قدرات الفاعلين المحليين** الذي يرأسه السيد دحماني محمد وهو من أحد المشاركين في الملتقى، وقدم شروحات وافية حوله؛
- برنامج مع وزارة العدل حول دولة القانون يتمحور على إعادة الإدماج الاجتماعي؛
- برنامج مع المجلس الدستوري لتكريس المبادئ الدستورية على المستوى المركزي، وبرامج حول مكافحة الفساد.

ترتكز أشكال التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجزائر عبر هذه البرامج التنموية من خلال تحديد الرهانات les défis/ العوائق lacunes / فجوات Gaps مقارنة بما يسمى بالوضعية المرجعية la situation de Référence للجزائر باستخدام اسلوب المقارنات المرجعية Benchmarking ، يتم من خلالها تحديد الأهداف les objectifs المرجو الوصول إليها من خلال هذا التعاون ، ثم يتم النقاش حول كيفية تحقيق ذلك le comment، وتحديد الوسائل، وأهم التجارب التي يمكن النهل منها، وكذا تحديد نوعية التعاون الملائم في هذا المجال جنوب-جنوب، أو جنوب- شمال؛ ليتم في الأخير تحديد برنامج التقييم ومختلف المؤشرات الملائمة التي يجب اعتمادها.

إن ما يمكن استخلاصه من هذه البرامج حسب السيدة: فريدة كبري؛ هو الاستفادة من تجارب برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومختلف منظمات الأمم المتحدة في سياقات متعددة ومتنوعة والحصول على خبراتهم، وكذا الموائمة مع المعايير الدولية الموحدة la Normalisation ما يسمح بوضع إطار منهجي مرجعي يرتكز على أدوات ومعايير دولية لقياس مختلف المسائل المرتبطة بالتنمية وبناء مختلف البرامج وتقييمها.

انها قضايا ونقاشات حاول الملتقى طرحها بوضوح وبروح نقدية من خلال مداخلات المشاركين لاسيما منهم الذين تطرقوا لموضوع التعاون الانمائي بين الجزائر والمنظمات الدولية.